



## صاحب السّوابق يُهدّيكُم السّلام! تقاعس القضاء اللبناني عن مُلاحقة أعمال العنصريّة والتمييز مُؤدّاهُ إلى المزيد منها...

**في** الثاني والعشرين من آب ٢٠١٩ انعقد في أحد فنادق العاصمة بيروت مؤتمر صحفي أعلن خلاله عن إطلاق مبادرة تحت اسم: «المبادرة الوطنية لمناهضة التمييز والعنصرية»، وعن التقدم بشكوى أمام القضاء اللبناني بحق عدد من الشخصيات العامة، في الطليعة منها وزير الخارجية اللبناني السابق السيد جبران باسيل، بسبب مِمّا صَدَرَ عن هذه الشخصيات من مواقف صريحة في تمييزيتها وعنصريتها، أو في حثها على إثارة النعرات الطائفية والأهلية.

من دواعي الأسف الشديد، بل من دواعي النقمة المواطنة المشروعة، أنّ الجرائم موضوع الشكوى التي تقدم بها، باسم عدد من الجمعيات المنضوية تحت جناح «المبادرة»، المحاميان ديالا شحادة ومحمود الحافي، لم تَلَقَ من العدالة اللبنانية الاستجابة المتوخاة، وأنّ أي إجراءٍ تحقيقيٍّ فيها لم يُباشَر. فقاضى التحقيق الأول في بيروت بالإنبابة، الرئيس جورج رزق، قرّر «عدم سماع الشكوى لعدم الصلاحية وعدم الصفة»، وتابعتة في ذلك النيابة العامة الاستئنافية في بيروت، ممثلة بالمدعي العام زياد أبو حيدر، فطلبت بدورها «عدم سماع الدعوى لعدم صفة الجهة المدعية لتقديمها».

إنّ أحدَ الدوافع الرئيسة لإطلاق «المبادرة» — علاوة على موجب الإدانة

الأخلاقية المبدئية لأي فعل تمييزي أو عنصري — إنما كان ما تَوَجَّسَهُ المُبادرون إليها مِنْ أَنْ ترك حبل التمييز والعنصرية، ولا سِيَّما بحق غير اللبنانيين، مُلقَى على غاربه، دون حسيب أو رقيب أو ملاحقة قضائية، لن يلبث أن يرتد وبالأعلى اللبنانيين واللبنانيات أنفسهم، ولن يلبث — في ظلّ ما لا يحتاج إلى بيان من توترات سياسية، ومن سعي مشبوه إلى استدعاء العصبية الطائفية والمذهبية — لن يلبث أن يُتْرَجِمَ عن نفسه تمييزاً وعنصرية بين اللبنانيين واللبنانيات...

وهذا للأسف ما كان... وحسب المرء أن يتفقد ماجريات الأشهر الماضية ليُعاين ما ارتفعه منسوب التمييز والعنصرية والانعزالية المناطقية، وما يجري مجرى هذه الثلاثة الطواعين الكفيلة بأن تفتك بتماسك أي مجتمع، فكيف بمجتمع يُمتَحَنُ يومياً في تماسكه كالمجتمع اللبناني!

بهذا المعنى فإن ما جرى ليل الأربعاء الواقع في ٥ كانون الثاني من اعتداء لفظي تمييزي إقصائي، ومن اعتداء جسدي صريح في نيته العنيفة على عدد من المُحتَجِّين على استطعام النائب زياد أسود في أحد مطاعم منطقة جونبة، إنما هو، على بشاعته المفرطة، محطة في مسار تصاعدي لا يستغربه إلا مَنْ تعامى طوال السنوات الماضية عن الأفعال والأقوال العنصرية التمييزية التي تعرض لها غير اللبنانيين، ومن سكت عنها، ومن برّرها، ومن تردد عن المحاسبة عليها.

نقول قولنا هذا للتذكير بأن النائب زياد أسود كان أحد المشمولين بالشكوى المشار إليها أعلاه. وإذ ندع للقضاء اللبناني أن يرى رأيه في ما كان، وأن يرى رأيه في مسؤولية النائب أسود، من حيث التحريض على ما ارتكبه مرافقوه، باعتبار ما تكرر على لسانه، مراراً، من دعوات تمييزية إقصائية، فإن محكمة الرأي العام قد قالت كلمتها في هذه المسؤولية، ومن دواعي الأسف أن يصم القضاء أذنيه عن صوت الناس.

إن «المبادرة» إذ تجدد، بمناسبة هذه الحادثة، استنكارها وإدانتها لكل الأفعال



والأعمال التمييزية والعنصرية من أي جهةٍ أتت، وتحت أي ذريعةٍ ارتكبت، تُعلن أنها بصدد الاستمرار في مخاطبة القضاء اللبناني، وفي دعوته للقيام بالدور المنوط به والمُرَجَّى منه.

وإذا كان التحرك لملاحقة مرتكبي اعتداء جونية والمحرضين عليه أقلّ ما يُرَجَّى، فإن تثبيت حق المجتمع، من خلال هيئاته الأهلية والمدنية، في دعوة القضاء إلى التحرك يبقى الأمر الأهم وهو ما سوف تتابع «المبادرة» السعي إليه؛ فالبدل الوحيد من تقاعس القضاء عن كبح أعمال العنصرية والتمييز هو المزيد من العنصرية والتمييز والعنف – سواء بحق اللبنانيين أنفسهم أو بحق غير اللبنانيين.

